أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/12م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

المصالحة في مرحلة استعصاء و«فتح» و«حماس» أمام «المعادلة المستحيلة» 3

أبو مدين: انعقاد الوطني بتركيبته الحالية سيكون بيت عزاء لمنظمة التحرير ولا مصالحة بالقريب..... 6

خيارات "حماس" ما بعد قرار عقد المجلس الوطني..... 7

حماس: المجلس الوطني فاقد للشرعية وندعو لمؤتمر إنقاذ..... 15

مصدر لـ" أمد": فتح قدمت للوفد المصري مقترحات جديدة في ملفي الموظفين والجباية 18

صفقة على وجه مصر..... 19

سويرجو: عقوبات عباس وفرت بيئة خصبة لتمرير صفقة القرن 21

مرة أخرى عن «المجلس الوطني الفلسطيني»..... 22

تقرير يحذر عباس من "فخ المصالحة المصرية": تحضير لدحلان..... 25

فلسطين تعتزم تقديم دعوى ضد "ترامب" ونتنياهو" في الجنائية الدولية 27

السابعة تزعم: حماس تدعو لاستئناف عمليات تفجير الباصات "الإستشهادية" في إسرائيل..... 28

المصالحة في مرحلة استعصاء و«فتح» و«حماس» أمام «المعادلة المستحيلة»

رام الله، غزة – محمد يونس، فتحي صبّاح الحياة 11\3\2018

يستعد وفد الوساطة المصري، الأسبوع المقبل، لجولة أخرى من مساعي المصالحة بين قادة حركة «حماس» في غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله، وإن كانت هذه الجهود لم تؤد إلى تحريك الملفات العالقة منذ 11 عاماً.

وطالبت السلطة «حماس» بتسليمها الأراضي والقضاء ودوائر الجباية المالية في غزة، متعهدة ضم 20 ألف موظف مدني إلى سلم الرواتب، إلا أن «حماس» عارضت ذلك وأصرت على ضم موظفيها، المدنيين والعسكريين على السواء، قبل تسليم هذه الدوائر الحيوية.

وقال مسؤول في الحركة لـ «الحياة»: «إذا سلّمنا كل هذه الدوائر والملفات، فإن السلطة لن تضم موظفينا، وستتركنا غير قادرين على دفع رواتبهم المتواضعة». وأضاف: «السلطة في رام الله تريد أن تدفع موظفينا إلى الثورة علينا وليس إنهاء الانقسام»

وكانت الحكومة في رام الله أعلنت أخيراً موازنتها الجديدة، وقيمتها 5.8 بليون دولار، وأدرجت 20 ألف موظف ممن عيّنتهم «حماس» على سلم رواتبها، لكنها اشترطت ذلك بـ «تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، وتمكين الحكومة في شكل شامل في قطاع غزة، بما يشمل المالية، من خلال الجباية والسيطرة الفعلية الكاملة على المعابر، والتمكين الأمني للشرطة والدفاع المدني لفرض النظام العام وسيادة القانون، وتسلُّم السلطة القضائية مهماتها في القطاع، والسماح بعودة جميع الموظفين القدامى إلى عملهم»، وفق ما أعلن رئيس الحكومة الدكتور رامي الحمدالله.

وفيما يجري الوسطاء المصريون محادثات تفصيلية في شأن ملفات تمكين الحكومة في المال والأمن والقضاء وغيرها، يعترف المسؤولون من الجانبين في اللقاءات الخاصة، بأن التوصل إلى حلول لهذه الملفات لا يعني نهاية الانقسام، وأن العقبة الأكبر التي تهدد بانهيار كل ما تم الاتفاق عليه، لم تُبحث بعد، وهي السلاح.

وقال أحد مساعدي الرئيس محمود عباس: «كل ما يجري بحثه ليس جوهر المشكلة، وإنما مظهرها». وأضاف: «المشكلة الحقيقية هي في مفهوم المصالحة وغرضها، فنحن في فتح نريد إنهاء الانقسام، بمعنى

توحيد السلطة ضمن معادلة «سلطة واحدة، قانون واحد، بندقية واحدة»، أما حماس فتريد أن تلقي الأعباء المالية علينا وتواصل الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية الكاملة».

من جانبها، تقول «حماس» إن السلطة تريد منها «المستحيل»، وأوضح مسؤول رفيع في الحركة: «يريدون سلاحنا الذي هو مصدر قوتنا ووجودنا... خضنا ثلاث حروب من أجل الحفاظ على سلاحنا وحقنا في المقاومة». وأقر بأن «حماس» أيضاً تواجه معادلة صعبة تتمثل في البقاء حركة مسلحة وفي الوقت ذاته تسليم أعباء الحكم إلى السلطة ودخول النظام السياسي.

وتلقت «حماس» نصائح من جهات غربية بالتحول حزباً سياسياً مثل حركة «فتح»، في مقابل دخول النظام السياسي الفلسطيني ورفع الحصار عن غزة. لكن الحركة التي تبدو اليوم في أمسّ الحاجة إلى دخول هذا النظام، رفضت العرض، وقال مسؤول رفيع المستوى فيها: «العالم يطالبنا بإلقاء السلاح من أجل رفع الحصار المتعدد عن غزة، وفي حال وافقنا فإن حركتنا ستنهار وتتقسم، وسنفقد كل شيء». وأضاف: «نحن أيضاً أمام معادلة تبدو مستحيلة، ففي حال تمسّكنا بسلاحنا فإن الحصار لن يُرفع والسلطة لن تعود، وفي حال أبقينا عليه فإن غزة ستواصل المعاناة التي تشتد يوماً بعد يوم».

على خط موازٍ، رفضت السلطة الفلسطينية دعوة أميركية لاجتماع يتناول إيجاد حلول لأزمات قطاع غزة. وأعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني، المقرب جداً من الرئيس محمود عباس، إن «قطاع غزة قضية سياسية بالدرجة الأولى وليست إغاثية أو إنسانية»، مضيفاً أن الولايات المتحدة «تعرف جيداً أن سبب مأساة القطاع هو الحصار الإسرائيلي الظالم، والمطلوب معالجة سياسية لهذه القضية».

وكان المبعوث الأميركي أعلن أول من أمس في مقال، أن «جلسة عصف ذهني ستُعقد في البيت الأبيض الثلثاء المقبل من أجل التوصل إلى حلول حقيقية لمشكلات غزة» و «التركيز على أفكار حول كيفية تطوير اقتصاد القطاع وتحسين ظروف الحياة فيه».

وسخر مجدلاني من تصريحات غرينبلات المساند لإسرائيل بقوة، قائلاً: «ندرك أن المشاعر الإنسانية التي هبطت عليه لم تأت من فراغ، بل في إطار المشروع التصفوي الهادف إلى فصل القطاع عن الضفة، وأولاً وأخيراً إلى تصفية المشروع الوطني لإقامة دولة موقتة الحدود أو في إطار الحل الإقليمي بعيد المدى».

وفي تطور لافت، انتقد الاتحاد الأوروبي أمس إقرار قانون يمنح وزارة الداخلية الإسرائيلية صلاحية «إلغاء وضع الإقامة الدائمة (سحب الهويات) للأشخاص المتورطين في الإرهاب والخيانة والتجسس». ووصف

القانون بأنه «خطير جداً» ويعقد حل الدولتين الذي يدعمه الاتحاد، مشيراً إلى أن إسرائيل تهدف من ورائه إلى تقويض الوجود الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة. وأكد أنه «لا يعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي التي تحتلها منذ حزيران (يونيو) 1967، بما فيها القدس الشرقية»، متعهداً أن «يراقب عن كثب ما إذا كان القانون الجديد يطبق على الفلسطينيين في القدس الشرقية وكيف سيتم ذلك».

أبو مدين: انعقاد الوطني بتركيبته الحالية سيكون بيت عزاء لمنظمة التحرير ولا مصالحة بالقريب

أمد/ غزة: 10\3\2018

قال فريح أبو مدين، وزير العدل في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات إن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بتركيبته الحالية وفي رام الله سيكون مجلس عزاء لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب هيمنة السلطة على القرار.

وأضاف أبو مدين في لقاء ضمن برنامج أوراق فلسطينية الذي يبث على قناة الغد الفضائية " إن السلطة الفلسطينية هي من تقود المرحلة وليس منظمة التحرير "، متابعا " منظمة التحرير في غرفة الإنعاش وأن انعقاد المجلس الوطني لن ينعشها".

وأوضح أن سبب انعقاد المجلس الوطني هو لتنحية أعضاء وتنصيب أعضاء جدد تحت رقابة اسرائيل وليس لإحياء المنظمة حسب قوله، لافتا إلى أن عقد المجلس بطريقته الحالية لن يكون رافعة للمنظمة بل هو تكريس للسلطة.

وتساءل هل بإمكان المجلس الوطني رفع العقوبات عن قطاع غزة ووقف التنسيق الأمني ؟ مشككا في إمكانية اتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس بسبب الايدولوجيات والبرامج المختلفة.

وأشار إلى معاناة الشعب الفلسطيني في غزة جراء الحصار الإسرائيلي واستمرار العقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية، موضحا أن الشعب الفلسطيني لن يمرر أي صفقة تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

خيارات "حماس" ما بعد قرار عقد المجلس الوطني

هاني المصري مركز مسارات 2018\3\10

تقدير موقف ما بعد قرار عقد المجلس الوطني

مقدمة

لقد قررت اللجنة التنفيذية للمنظمة دعوة المجلس الوطني لإنعقاد جلسة عادية في نهاية نيسان القادم، أي بدون دعوة حركة حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة، ما يعتبر تطوراً نوعياً مطروح على حماس التعامل معه، هذا من جهة.

ومن جهة آخرى مرّ أكثر من عام على انتخاب القيادة الجديدة لحركة حماس (إسماعيل هنية، يحيى السنوار، صالح العاروري)، والإعلان عن الوثيقة السياسية التي أقرتها الحركة، التي اعتبرت تطورًا ملموسًا – وإن لم يكن كافيًا – وشكلت تجاوزًا عمليًا للميثاق المعتمد منذ تأسيسها.

كما شهدت الفترة ما بعد انتخابات "حماس" الأخيرة، معطيات ومتغيرات وتطورات عديدة، محليًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا، انعكست على سياسات وتحالفات الحركة على مختلف الصعد المحلية والعربية والإقليمية. وكان لا بد من إجراء عملية تقييم وتغيير حتى تبقى "حماس" لاعبًا مهمًا، خصوصًا بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وانتخاب دونالد ترامب خلفًا لباراك أوباما، الذي تبنت إدارته مقاربة مختلفة تقضي بدعم الدول الاستبدادية القائمة خلافًا لسلفه الذي دعمت إدارته التغيير من خلال تشجيع ما سمته "الإسلام المعتدل" ضد "الإسلام المتطرف"، وما يتطلبه ذلك من تغيير الأنظمة القائمة.

الآن، تحتاج "حماس" خصوصاً بعد فشل اتفاق المصالحة لتقييم سياستها المعتمدة من قيادتها الجديدة، ورؤية هل نجحت، أم فشلت، أم ما بينهما، لتكريس الخيارات المعتمدة، أو لتعديلها، أو لتبني خيارات جديدة.

يعزز أهمية التقييم أن العام المنصرم شهد استمرار الحصار الخانق على قطاع غزة، وفرض الإجراءات العقابية من السلطة واستمرارها، وانفتاح في علاقات "حماس" و"تيار دحلان"، وما أدى إليه من غضب وتوتر في علاقاتها مع قطر وتركيا، الأمر الذي ساهم في تخفيض مستواها ودعوتها إلى ما قبل اللقاء مع دحلان. وتحسنت العلاقات الحمساوية مع مصر على مستوى التعاون الأمني، ومع وإيران وحزب الله، مع خطورة الأثمان المترتبة على ذلك لجهة غضب المحور الآخر.

كما شهد أيضًا إقدام "حماس" على حل اللجنة الإدارية، وعقد اتفاق تمكين الحكومة في شهر تشرين الأول الماضي، على أمل أن يؤدي ذلك لرفع الحصار أو تخفيفه بشكل جدي على الأقل، بالترافق مع ممارسات وتصريحات إيجابية من السنوار لاقت استحسانًا وطنيًا واسعًا.

استعصاء مسار المصالحة

قد حصلت الجهود لإنجاز تمكين الحكومة في قطاع غزة على ضوء أخضر إسرائيلي أمريكي دولي، تم تصويره وكأنه رفع للفيتو الأميركي الإسرائيلي عن المصالحة، في حين أنه في الحقيقة محاولة لإعادة سيطرة السلطة على القطاع، وذلك للحؤول دون انهياره وانفجاره تحت وطأة المعاناة الهائلة، لإسقاط سلطة حماس أو على الأقل عزلها واحتواءها لتمهيد الطريق أمام "صفقة ترامب" التي تتضمن حلًا نهائيًا للقضية الفلسطينية من المتوقع أن يحتل القطاع محورها باعتباره مركزًا للكيان الفلسطيني الذي يمكن أن يسمى "دولة" وما هو بدولة، وإنما حكم ذاتي يسمى "دولة"، يربط ما بين القطاع والمعازل المأهولة بالسكان في الضفة، التي تضم حاليًا المناطق المصنفة (أ) و(ب)، ويمكن أن تضم إليها الأحياء المقدسية بحيث تسمى "القدس الجديدة"، عاصمة الدولة العتيدة، إذا قُدِّرَ لهذه "الصفقة" النجاح، وليس قدرًا أن تنجح، بل يمكن إحباطها اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك.

يمكن القول بدرجة لا بأس بها من الثقة أن "حماس" تراجعت خلال العام الماضي خطوة إلى الوراء، حققت بسببها إنجازًا نسبياً مؤقتاً لها عندما رمت المسؤولية عنها، عندما مكنت الحكومة من تسلم الوزارات والمعابر، لأن هذه الخطوة حالت دون انفجار شعبي في وجهها، فهي السلطة الحاكمة في القطاع التي لم تستطع (بغض النظر عن الأسباب وأنها وثيقة الارتباط بالتآمر ضدها من أطراف عدة) رفع الحصار وتأمين الحياة المعيشية الملائمة، حيث تدهورت الخدمات الأساسية، وخصوصًا الكهرباء والماء والصحة والتعليم وحرية الحركة من وإلى القطاع، ووصلت البطالة الى حد ينذر بالخطر الشديد.

كما لم تستطع "حماس" جعل القطاع قاعدة لحماية وانطلاق المقاومة لاستكمال تحرير فلسطين، بل أصبحت المقاومة وكأنها أداة للصراع الداخلي، ولحماية سلطتها أكثر ما هي وسيلة للتحرير، بدليل أن الهدنة طويلة الأمد باتت واقعًا مستمرًا ومطلبًا. ولم تقدم سلطة "حماس" نموذجًا للسلطة يحترم سيادة القانون والديمقراطية، ويحقق المشاركة والتعددية والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

ومع ذلك، لا يجب إنكار أن "حماس" ومعها القوى الأخرى وشعبنا في قطاع غزة صمدت في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وجعلت إعادة احتلال القطاع ليست نزهة، إضافة إلى أنها وفرت درجة جيدة من الأمن والأمان، وبدأت حملة لمكافحة الفساد، والانفتاح على القوى الأخرى والمجتمع المدني وعلى "تيار دحلان"، لدرجة عقد أكثر من اجتماع لأعضاء المجلس التشريعي.

لم تتغير المعطيات الأساسية خلال هذه الفترة، فلا يزال القطاع تحت الحصار الخانق، ولم تتحقق المصالحة، وأزمة "حماس" لم تجد حلًا، بل تفاقمت من بعض النواحي، بدليل أن أحد مبررات الحركة للتخلي عن الحكومة سقطت، وهي أنها تفعل ذلك لحماية المشروع الوطني والمقاومة، والسؤال كيف يمكن تحقيق ذلك من خلال الشروع في تمكين حكومة لا تزال ملتزمة بـ"أوسلو" والتزاماته السياسية والأمنية والاقتصادية.

كما لا تزال "حماس" تسيطر فعليًا على القطاع، وتتحمل المسؤولية عما يحدث فيه، ولا يزال معبر فتح مغلقًا في معظم الأيام. أما الحكومة فلم تدفع رواتب أو سلفًا للموظفين، حتى المدنيين منهم الذين وظفتهم "حماس". على حماس أن تدرك أن الجمع ما بين المقاومة وسلطة أوسلو مستحيل، وعليها الاختيار بينهما أو عليها أن تسعى لتغيير السلطة حتى تصبح سلطة مقاومة أو مجاورة للمقاومة.

كان على "حماس" أن تصرّ على أن يتضمن اتفاق المصالحة للاتفاق على إستراتيجية وطنية جديدة، وعلى تجسيد شراكة حقيقية في مؤسسات السلطة/الدولة والمنظمة.

في المقابل، لم يحقق اتفاق المصالحة الوحدة، بل هو أشبه ما يكون بإدارة للانقسام، ولم يتغير هذا الواقع رغم اجتماع الفصائل الذي عقد في شهر تشرين الثاني الماضي في محاولة لإنقاذ المصالحة المتعثرة ورغم الزيارة الثانية للوفد المصري للقطاع، ورغم القرارات الأميركية بخصوص القدس، ونقل السفارة، و"الأونروا"، ومكتب المنظمة، والمساعدات الأميركية للسلطة، وما يدل عليه ذلك من الشروع الأميركي الإسرائيلي في تطبيق "صفقة ترامب"، قبل طرحها، التي تشير الدلائل إلى أنها لا تهدف للتوصل إلى تسوية، حتى ولو غير متوازنة، بل إلى فرض الحل الإسرائيلي على الفلسطينيين. وهو ما كان يوجب الإسراع في وحدتهم على أساس إستراتيجية قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية وتوظيف الفرص المتاحة.

وبدلًا من ذلك، عُقِدَ المجلس المركزي للمنظمة من دون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، مع أن السعي لحضورها أو حرصها على المشاركة أفضل أو أقل سوءًا من عدم الدعوة أو المقاطعة، واتخذت اللجنة التنفيذية قرارًا بعقد المجلس الوطني بجلسة عادية في الثلاثين من شهر نيسان القادم، أي من دون مشاركتهما، الأمر الذي إذا نفذ سيعتبر ضربة كبيرة لجهود المصالحة من شأنها تكريس الانقسام إن لم تؤدِ إلى ما هو أسوأ.

خيارات "حماس"

إن الخيارات التي يمكن أن تملكها أو تطرحها "حماس" تبدو محدودة وصعبة التطبيق، وهذا يظهر من خلال السيناريوهات المُحتملة، التي يمكن عرضها كما يأتي:

السيناريو الأول: استمرار السعي لإنجاح جهود المصالحة

هذا السيناريو هو المقر داخل "حماس" حتى الآن، ما قبل إقرار موعد عقد المجلس الوطني، وهو الذي أبلغ إسماعيل هنية القوى الأخرى به أثناء لقائه بها بعد عودته وزملائه من الزيارة الطويلة إلى القاهرة، حيث شهدت اجتماعات داخلية لقيادة "حماس"، وبينها وبين جهاز المخابرات المصرية.

ويتضمن هذا السيناريو/ الخيار استمرار السعي لإنجاح جهود المصالحة، وبلورة اتفاق وطني لإسقاط "صفقة القرن"، والاستعداد للمقاومة وتفعيلها في وقت مناسب متفق عليه وطنيًا، ومواصلة العلاقة مع تيار دحلان، ولكن على مستوى اللقاء بزملائه من دون اللقاء به، مع حصر العلاقة تحت سقف المسائل الإنسانية، وخصوصًا تفعيل لجنة التكافل المجتمعي، والدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للإنقاذ.

يتراجع احتمالات نجاح هذا السيناريو بعد القرار بعقد المجلس الوطني من دون "حماس" و"الجهاد". وسيتعزز إذا لم ينفذ قرار اللجنة التنفيذية بعقد المجلس الوطني جرّاء خلافات "فتح" حول مخرجاته، أو لحدوث تطورات أخرى نوعية تستدعي تغيير التوجه نحو عقد المجلس قبل تحقيق الوحدة، مثل طرح "صفقة ترامب" من دون تعديلها، أو تطبيقها بتسارع من دون طرحها رسميًا، كما يحصل فعلًا حتى الآن. وفي هذه الحالة، ستتواصل الجهود لإنجاز المصالحة التي لم تتجاوز عمليًا حتى الآن سقف إدارة الانقسام.

السيناريو الثاني: تعميق الانقسام والصراع على "الشرعية"

ستزداد إمكانية هذا السيناريو إذا مضت المنظمة في تنفيذ قرارها بعقد المجلس الوطني بمن حضر، ويبدو أنه الأكثر احتمالًا، إذ لا توجد عقبة بعد نجاح بروفة عقد المجلس المركزي، إلا إذا لم تتفق حركة فتح،

خصوصًا اللجنة المركزية، على مخرجاته سلفًا مثلما حصل في العام 2015، (وهذا احتمال صغير لحاجة الرئيس وفتح للشرعية التي يمثلها عقد المجلس الوطني وللتفويض الذي سيمنحه لاستمرار الرئيس على رأس لجنة تنفيذية جديدة في معظم أعضائها)، إذ لم يعقد المجلس الوطني جراء الخلافات في صفوف اللجنة المركزية حول من سيمثلها في اللجنة التنفيذية القادمة.

إن نتائج دورة المجلس القادمة سترسم إلى حد كبير معالم مرحلة ما بعد محمود عباس، لا سيما بعد المأزق الذي يمر به برنامج أوسلو والرهان على المفاوضات في ظل ميزان قوى مختل لصالح الاحتلال وحلفائه، وفي ضوء قرارات إدارة ترامب، ووصول عمر الرئيس في هذا الشهر إلى ثلاثة وثمانين عامًا في ظل ظهور معالم وأمراض الكبر عليه، ما قد يطرح التنافس على خليفته أو خلفائه.

ستكون "حماس" بحاجة إلى عمل شيء إذا عقد المجلس الوطني الانقسامي بمن حضر ومن دونها، وربما ستكون مضطرة إلى عقد، أو تشجيع عقد، مؤتمر وطني، وتحديد أهدافه والمشاركين فيه، والخروج بتشكيل جبهة تُسمى جبهة الإنقاذ الوطني.

سيأتي عقد هذا المؤتمر كردة فعل على عقد المجلس الوطني، ولكنه سيكون اما الخطوة ما قبل الأخيرة نحو الانشقاق وتشكيل منظمة تحرير بديلة أو موازية، أو خطوة لتشكيل جبهة معارضة لا تقطع شعرة معاوية مع المنظمة مثلما حدث سابقاً عند تشكيل جبهة الرفض وجبهة الإنقاذ، لكن بغض النظر عن الإعلان الرسمي الذي سيرافق عقده، اجتماعًا موازيًا للمجلس الوطني، وخطوة ستفتح الطريق لتعميق الانقسام وتحوله إلى انفصال من خلال امتداده إلى المنظمة وتأجيج الصراع على شرعية التمثيل، لا سيما إن كانت مخرجاته تشكيل جبهة للإنقاذ الوطني تشارك فيها "حماس" و"الجهاد" وفصائل أخرى وشخصيات مستقلة، بحيث تكون موازية للمنظمة من دون الإعلان بأنها بديلة أو موازية، بل تقديمها كخطوة على طريق استعادتها وإنقاذها.

هذا السيناريو رغم ما سبق لا يعني بالضرورة إغلاق الطريق أمام الجهود الرامية إلى إنجاز الوحدة، ولا عودة عن خطة تمكين الحكومة، ولكنها ستبدو أكثر وأكثر نوعًا من إدارة الانقسام وتنظيمه، والنجاح في تحقيق الوحدة سيُصبِح أصعب وأصعب.

ضمن هذا السيناريو، وهو الأكثر احتمالاً يمكن أن تتواصل الجهود لاستمرار المصالحة الشكلية لأن البدائل عنها أسوأ وأخطر، وسيتضرر اذا اعلنت اللجنة التنفيذية الجديدة استمرار سعيها لإنجاز المصالحة.

السيناريو الثالث: إقامة "دويلة" في القطاع

يقوم هذا السيناريو على إقامة "دويلة" في القطاع بالتعاون مع تيار دحلان ومن يوافق من القوى الأخرى والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني، التي ستقدم كخطوة أولى على طريق تجسيد الدولة في الضفة والقطاع تمهيدًا أو كمرحلة أولى للتحرير الكامل. وقد يشهد هذا السيناريو عقد اجتماعات لأعضاء المجلس التشريعي، وتشكيل لجنة إدارية/حكومة لإدارة القطاع مشكلة من "حماس"، أو من "التشريعي"، أو من إطار أوسع ينبثق عن مؤتمر الإنقاذ الوطني.

ما يجعل مثل هذا السيناريو مطروحًا مع أنه مستبعداً تعثر المصالحة، واستمرار الحصار والإجراءات العقابية، عدا عن أن القطاع لا يحتمل البقاء طويلًا على وضعه الحالي؛ لأن إسرائيل لا تفكر جديا باحتلال القطاع نظرًا للخسائر المُحتملة، ولعدم وجود بديل عن سلطة "حماس" يمكن الوثوق بقدرته على ضبط الأوضاع، وحتى يتواصل الانقسام الذي تعتبره إسرائيل وبحق من إنجازاتها الكبرى، ولأن إدارة البيت الأبيض وحلفاءها يريدون إبقاء الطريق مفتوحًا لنجاح "صفقة" ترامب.

هذا السيناريو بحاجة حتى ينجح إلى التزام "حماس" بضبط الوضع في القطاع، ووقف بناء الأنفاق، وخصوصًا الهجومية، ووقف تطوير السلاح، وإتمام صفقة تبادل الأسرى بشروط مقبولة لإسرائيل، وصولًا إلى الاعتراف بها.

ما سبق صعب لكنه ليس مستحيلًا، إلا أن الاعتراف الحمساوي بإسرائيل مستحيل القيام به في وقت تبحث المنظمة مسألة سحب الاعتراف بإسرائيل، خصوصًا من دون توفر فرصة لتسوية تحقق شيئًا حقيقيًا للفلسطينيين، مثل تلبية حقوقهم أو بعضها، بل المطروح صفقة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية.

كما أن هذا السيناريو يحتاج حتى ينجح إلى دعم عربي وإقليمي ودولي، خصوصًا مصري، وهو أمر من الصعب توفيره في ظل مواصلة العمل لإنجاح المصالحة حتى لو كانت واستمرت شكلية. فلا يزال الأمر المفضل حتى الآن هو عودة السلطة إلى القطاع.

لقد جُرِّبَ هذا السيناريو "دويلة في القطاع" بوساطة توني بلير وقطر سابقًا، وفشل، فإسرائيل تمسكت بمعادلة "هدوء مقابل هدوء"، وتمسكت بأن من يريد أكثر عليه أن يدفع أكثر.

مناورات أخرى

هناك بعض المناورات التي تقوم أو يمكن أن تقوم بها "حماس"، أو تشجعها، لكسر الانسداد الذي تواجهه ما دامت لا تريد الاستسلام للشروط الأمريكية– الإسرائيلية للإعتراف بها، مثل التهديد بورقة المواجهة العسكرية مع الاحتلال، وإن كانت لا تريدها أبدًا، ولكنها قد تنزلق لها أو قد تراها أفضل من الانهيار والانفجار الذي سيأخذ في طريقه كل شيءأي يمكن أن تأخذ خيار شمشون "علي وعلى أعدائي يارب".

كما يمكن تشجيع أو غض النظر عن تشكيل ما يسمى "مجلس الإنقاذ" المشكل من شخصيات محسوبة عليها، ودعم المبادرات الرامية إلى توجيه الانفجار الشعبي نحو إسرائيل، من خلال المظاهرات على الخطوط الفاصلة بين القوات المحتلة والمواطنين الفلسطينيين، والتحضير لمسيرات كبرى تحت عناوين مختلفة، مثل فك الحصار، أو مسيرة العودة، أو الجمع ما بينهما.

خاتمة

إن صفقة ترامب جاري تنفيذها سواءا اذا طرحت أو لم تطرح، وإن قطاع غزة كما مخطط له هو مركز الكيان الفلسطيني الذي سيقام في اطارها؛ لأن الضفة وخصوصاً القدس سيتم ابتلاع وضم معظمها لاستكمال اقامة اسرائيل الكبرى. في حين أن الجزرة التي ستقدم للفلسطينيين، الإعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة معنوية وفق اختراع نتنياهو، وسلام اقتصادي، ومشاريع كبرى ستركز في معظمها على قطاع غزة.

لذلك عدم انجاز الوحدة الوطنية واتخاذ خطوات احادية سواء بفرض العقوبات أو عقد المجلس الوطني، أو الإستمرار بالسيطرة الإنفرادية على قطاع غزة، يساعد على انجاح صفقة ترامب، أو إلى اقامة دويلة غزة التي ستكون خطوة أولى تمهد لها بحيث تسبق ربطها بمعازل الضفة.

ما سبق يوضح أن السيناريوهات المطروحة أسوأ من بعضها، والمفاضلة ستكون بين السيئ والأسوأ، ما يستدعي التفكير بصورة أعمق بخيار الوحدة باعتباره الخيار الوحيد المناسب والجيد مع صعوبته البالغة، وهو يتطلب من "حماس" الإعلان عن الاستعداد للتخلي الكامل عن التحكم بالسلطة الانفرادية بالقطاع، مقابل الشراكة الكاملة في مختلف المؤسسات الوطنية بعيدًا عن المحاصصة الفصائلية، وعلى أساس برنامج وإستراتيجية وطنية موحدة تحفظ الحقوق والمبادئ، وتمكن من مرونة الحركة السياسية، فلا يكفي أن تتنازل الحركة عن الحكومة وتبقى تتحكم بمصادر الحكم.

كما على "حماس" أن تكف عن انتظار تغييرات عربية وإقليمية، وعليها أن تركز على إجراء ما يلزم فلسطينيًا، عبر تعميق تعميق طابعها الوطني بوصفها جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والمبادئ والأسس الديمقراطية المكملة لمتطلبات تجسيد القضايا الوطنية، بحيث تعطي الأولوية لإنجاز العودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني لدولة فلسطين على أي شيء آخر.

وإذا لم تتجاوب "فتح" والرئيس مع هذا الخيار، يمكن تحشيد القوى والشعب من حماس وغيرها على أساس وطني وليس وراء "حماس"، وما يقتضيه ذلك من تقديم النموذج على استعداد "حماس" لاحترام الآخرين ومشاركتهم وليس اللجوء إليهم خدمة لمصالحها الفئوية الخاصة، وكلما تأزمت علاقاتها مع منافستها الرئيسيّة حركة فتح. إن النظرة الإلحاقية الاستخدامية للقوى الأخرى تجعل لا فرق ما بين "فتح" و"حماس".

نفس الخيار مطروح على الرئيس و"فتح"، إذ عليهما توفير مقتضيات الخيار الوحدوي، عبر إنهاء سياسة الهيمنة والتفرد وتجاوز مؤسسات وقرارات الإجماع الوطني، ومغادرة مسار الرهان على التسوية المتفاوض عليها من دون امتلاك عناصر القوة والقدرة على فرضها. وفي هذه الحالة أيضاً، إذا لم تتجاوب "حماس" مع فتح تعزل نفسها، وبخاصة أن التنافس في احتكار السلطة والقيادة والقرار والدين والحقيقة والوطنية لم يقد ولن يقود سوى إلى الضياع.

طريق النجاة واضح، وهو طريق الاتفاق على حل الرزمة الواحدة الشاملة التي بحاجة إلى أدوات لتبنيها وتطبيقها، على أن يتم الحوار عليها وتطبيقها بشكل متوازٍ، ومن خلال جدولٍ زمنِي متفقٍ عليه، بحيث يسير مسار توفير المستلزمات المعيشية والحقوق المدنية مع مسار تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة وفاق وطني، في سياق إعادة النظر بطبيعة السلطة وشكلها والتزاماتها ووظائفها لتجسد الدولة المتحررة من الالتزامات المجحفة، ومع مسار إعادة بناء مؤسسات المنظمة، بما فيها المجلس الوطني التوحيدي، والاحتكام إلى الشعب عبر الانتخابات.

حماس: المجلس الوطني فاقد للشرعية وندعو لمؤتمر إنقاذ

الرشق لـ"عربي21": المطلوب من المؤتمر أن يؤسس لشراكة وطنية حقيقية

عربي21- عزالدين أحمد 11\3\2018

جددت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) رفضها عقد المجلس الوطني الفلسطيني والمقرر في الـ30 من شهر نيسان/ إبريل المقبل، بناء على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها الأخير في رام الله.

وفي تصريحات خاصة لـ"عربي21" الأحد، قال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي للحركة ورئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية فيها، إن "حماس" تجدد الدعوة لعقد "مؤتمر إنقاذ وطني جامع"، داعيا في ذات الوقت الزعماء العرب إلى رفض "صفقة القرن" وكل مشاريع "تصفية القضية الفلسطينية".

"تفرد وتعميق للشرخ"

وانتقد القيادي الفلسطيني الدعوة لانعقاد المجلس الوطني، واعتبر أن الإصرار على عقده دون حركتي حماس والجهاد الإسلامي يعد "تفردا بالقرار الفلسطيني وتجاهلا لقوى أساسية في الشعب الفلسطيني".

وأضاف الرشق: "نرى أنّه لا يمكن لأيّ فصيل أن يستحوذ على المؤسسات الفلسطينية سواء كانت منظمة التحرير الفلسطينية أم المجلس الوطني، وأن ينفرد بالقرار الفلسطيني، بمعزل عن جزء كبير وأصيل من الشعب الفلسطيني، أو بتحييد وتجاهل أطراف فاعلة ومؤثرة داخل النسيج الفلسطيني".

واعتبر أن "أيّ خطوات في هذا الاتجاه ستعمّق الشرخ الفلسطيني وتضرب كل جهود المصالحة وتبعث برسائل سلبية لشعبنا الفلسطيني المتعطّش لمشروع موحّد وجامع يحمي ثوابته ومقدساته ويدافع عن حقوقه".

وتابع: "نرفض قرار دعوة المجلس الوطني للانعقاد بتشكيله القديم في رام الله تحت حراب المحتلين، وتجاوز ما تم التوافق عليه في بيروت خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة كل الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس والجهاد الإسلامي".

"فاقد للشرعية"

وفي حال إصرار حركة فتح على عقد المجلس الوطني، قال الرشق: "نعتبر ذلك إمعانا بالتفرد بالقرار الفلسطيني وقطع للطريق على جهود المصالحة، ولا ينسجم مع ضرورات توحيد الموقف الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن"، وأضاف: "نعتبر المجلس بشكله الحالي فاقداً للشرعية الوطنية".

وأوضح القيادي في "حماس": "نحن جزء أصيل ورئيس من الشعب الفلسطيني، ونمثل الفصيل الأكبر، وأي جسم وإطار لا تُمَثَّل فيه حماس أو الجهاد وكل القوى الوطنية، لا يعبر عن شرعية وطنية ولا دستورية ولا نضالية".

ولفت إلى "خطورة الوضع الذي تمرّ به القضية الفلسطينية ودقّة المرحلة وتسارعها باتجاه فرض حلول تصفية للقضية الفلسطينية وفي القلب منها مدينة القدس المحتلة وحقّ عودة اللاجئين، عبر ما يسمّى صفقة القرن".

وأردف قائلا: "من أجل ذلك كانت دعوتنا المتجدّدة إلى ضرورة انعقاد مؤتمر إنقاذ وطني جامع يحمي ويحافظ على فلسطين ويواجه الأخطار المحدقة بها؛ مؤتمر فلسطيني يجمع الكل الفلسطيني دون إقصاء".

"شراكة وطنية"

وأوضح أن المطلوب من هذه المؤتمر أن "يؤسّس لشراكة وطنية حقيقية مبنية على الحوار الجاد وترتيب الأولويات الوطنية وبناء المؤسسات الفلسطينية وفق أسس وطنية سليمة تستند إلى مكامن القوة والمقدرات التي يمتلكها شعبنا الفلسطيني والاتفاق على استراتيجية نضالية موحدة".

وقال إن "حماس" تسعى من الدعوة للمؤتمر إلى "حشد طاقات الأمّة العربية والإسلامية للوقوف مع حقوق شعبنا ورفض أيّ صفقة تروّج وتسعى لها الإدارة الأمريكية في الانتقاص أو النيل من الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية".

وفي ما يتعلق بمسار المصالحة الفلسطينية، أكد الرشق أن "حماس معنية وملتزمة بتحقيق شراكة وطنية حقيقية مبنية على استراتيجية نضالية موحّدة تجمع كل أطياف الشعب الفلسطيني"، مضيفا أن "ما قدّمناه في سبيل إنجاح المصالحة الوطنية ما هو إلا دليلٌ على جدية الحركة في هذا المسعى، وأنّه خيار استراتيجي لدينا ولا بديلَ عنه".

القمة العربية

وعن المأمول من القمة العربية التي كانت مزمعة الشهر الجاري وأعلن تأجيلها، قال القيادي الفلسطيني: "نأمل من القادة العرب القيام بواجبهم ومسؤولياتهم القومية في حماية فلسطين وثوابتها ومقدساتها، والخروج بقرارات لمواجهة جرائم الاحتلال ومشاريع عزل وتصفية القضية الفلسطينية".

ودعا الرشق الزعماء العرب إلى "تبنّي خارطة طريق وخطّة عمل عربية؛ تحمي فلسطين وتدعم صمود شعبها وحقّه المشروع في مقاومة الاحتلال وتحرير أرضه المغتصبة، وتأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس".

وكانت حركتا حماس والجهاد الإسلامي وجهتا في وقت سابق انتقادات لدعوة تنفيذية المنظمة إلى عقد المجلس الوطني برام الله، فيما اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –إحدى أبزر فصائل المنظمة– انعقاد المجلس "تعميقا للانقسام ويخلق حالة من التشظي ومزيدا من الفرقة".

وفي تصريحات صحفية، قال ممثل الجبهة الشعبية في اجتماع اللجنة التنفيذية، عمر شحادة، إن الجبهة "حذّرت خلال الاجتماع من عقد المجلس الوطني دون توّحد أو توافق، ودون مشاركة جميع الفصائل".

وكشف شحادة أنّ حركة فتح "رفضت بشكلٍ قاطع دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في الجلسة المقرّرة للمجلس الوطني، ما لم يتم تمكين الحكومة من عملها في قطاع غزّة، وإنهاء الانقسام كاملا".

مصدر لـ" أمد": فتح قدمت للوفد المصري مقترحات جديدة في ملفي الموظفين والجباية

أمد/ غزة: 11\3\2018

أكد مصدر مطلع، أن حركة فتح قدمت للوفد المصري مقترحات جديدة بشأن الموظفين والجباية للتباحث فيها يوم الاحد، مع قيادة حركة حماس في قطاع غزة.

وأضاف المصدر لـ"أمد"، ان الوفد المصري العائد الى غزة اليوم، لن يمكث أكثر من 48 الى 72 ساعة، وفي حال تعثرت المباحثات سيغادر للقاهرة مساء الثلاثاء أو صبيحة الأربعاء.

وكان الوفد الأمني المصري غادر قطاع غزة عبر معبر بيت حانون الخميس الماضي متوجها إلى رام الله، في "مهمة عمل".

ويترأس الوفد الأمني المصري اللواء في جهاز المخابرات العامة سامح نبيل، وعضوية العميد في الجهاز عبد الهادي فرج، والقنصل العام المصري في رام الله خالد سامي.

صفقة على وجه مصر

بقلم: يوني بن مناحيم أطلس للدراسات 10\3\2018

ترجمة خاصة

أثار قرار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، أحادي الجانب، بعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني برام الله في 30 ابريل غضبًا كبيرًا في أوساط تنظيمات المعارضة الفلسطينية، وخصوصًا حماس والجهاد الإسلامي. القرار اتخذ دون استشارتهم، رغم أنهم شركاء في القيادة المؤقتة الجديدة لمنظمة التحرير، ومن المفترض أن يشاركوا في اجتماع المجلس الوطني والانتخابات لمؤسسات منظمة التحرير كجزء من عملية المصالحة الداخلية الفلسطينية.

كما يعارضون في حماس والجهاد الإسلامي مكان الاجتماع في رام الله، إذ أن الأمر تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، ومن الصعب على أعضاء المجلس الوطني الذين يصلون من الخارج الحصول على تصريح دخول، وجزء منهم قد يتم اعتقالهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية قبل أن يصلوا رام الله.

وكان المجلس الوطني قد اجتمع المرة الأخيرة عام 2009 في رام الله من أجل انتخاب ستة أعضاء جدد في اللجنة، بالمجمل هناك 750 عضو في منظمة التحرير، 100 منهم قد توفوا، وكثيرٌ منهم أصبحوا كبارًا في السن.

أبو مازن اليوم يعيش نهاية طريقه السياسي، وما زال لا يحسب حساب أي شخص. لكن الأكبر من مسألة اجتماع المجلس الوطني بشكل أحادي الجانب هي مسألة توجيه صفعة من طرف السلطة الفلسطينية لمصر. مصر التي بادرت خلال الشهر الماضي لاستئناف عملية المصالحة بعد أن أقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رئيس الاستخبارات العام الجنرال خالد فوزي. رئيس الاستخبارات الجديد الجنرال عباس كمال ترأس لثلاثة أسابيع مفاوضات شاملة مع قيادة حماس، التي دُعيت للقاهرة من أجل محاولة تعزيز عملية المصالحة.

ترى مصر في عملية المصالحة عاملًا محققًا للاستقرار، ويمنح الأمل لسكان قطاع غزة؛ ممّا قد يساعد في حل الأزمة الانسانية الصعبة.

الاستخبارات المصرية قلقة من أن عدم تنفيذ اتفاق المصالحة بين فتح وحماس قد يُؤدي لانفجار في قطاع غزة، ممّا يمكن أن يؤثر على الوضع الأمني في مصر، وخصوصًا قبيل نهاية الشهر، حيث يفترض أن

تعقد الانتخابات العامة للرئاسة، والتي يترشح بها الرئيس السيسي لفترة ولاية أخرى. لكن يبدو أن محمود عباس لا يهتم بمصالح مصر، والمهم بالنسبة له هو مصالحه الخاصة فقط.

القرار الرسمي بعقد اجتماع المجلس الوطني، الذي دعا له أبو مازن، والموافقة عليه بشكل رسمي من قبل اللجنة التنفيذية؛ هو بمثابة مفاجأة سياسية للمعارضة الفلسطينية، ولمصر نفسها. في المعارضة الفلسطينية يرون في ذلك إشارة إلى أن عباس معني ببقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وأنه غير مهتم بالمصالحة مع حماس.

علاوة على ذلك، لا يستبعد مسؤولون في فتح احتمال أن تكون قطر هي من دفعت عباس لعقد المجلس الوطني من أجل تخريب جهود مصر لتعزيز المصالحة. إن السياسات القطرية تقوم على أساس اكتساب نفوذ في الساحة الفلسطينية من خلال صراعات اتباعًا لنهج "فرّق تسُد".

مثلما تبدو الأمور في الوقت الحالي، أبو مازن مستمر في مواجهته مع حركة حماس، التي أعلنت أن قرارات المجلس الوطني غير مُلزمة لها، وأن هذه القرارات لا تمثل الشعب الفلسطيني.

سويرجو: عقوبات عباس وفرت بيئة خصبة لتمرير صفقة القرن

الرسالة نت 12\3\2018

قال المحلل السياسي والقيادي في الجبهة الشعبية ذو الفقار سويرجو، إن العقوبات التي فرضها رئيس السلطة محمود عباس على غزة، " خلقت بيئة خصبة لتمرير صفقة القرن بعيدا عن ارادة الفلسطينيين".

وأضاف سويرجو في تغريدة له عبر حسابه على الفيس بوك: " امريكا استغلت نتائجها في اضعاف الفلسطينيين و اعلنت القدس عاصمة لإسرائيل".

وأشار إلى أنّ العقوبات جعلت مشروع نتنياهو السلام الاقتصادي اقرب الى التطبيق لانه اصبح مطلبا فلسطينيا .

ولفت إلى أن هذه العقوبات وبعد عام من فرضها، جعلت من السلطة في موضع الدفاع عن النفس و مطالبة بتبرير مشاركتها في حصار غزة .

في المقابل، يؤكد سويرجو أن هذه العقوبات لم تؤثر سلبا ضد حركة حماس، التي لا تزال لديها السيطرة على القطاع، وتسعى لتحسين علاقاتها مع مصر " و تناور على كل الجبهات و لم يعد الوقت سيفا على رقبتها بل دافعا للاستمرار في الصمود و تظهر كبديلا قويا يغازلها الامريكيون و الاوروبيون كأقوى طرف لمرحلة ما بعد الرئيس عباس".

ونبه إلى أن أي معركة قد تفرض ستستمر لأشهر طويلة بعكس ما يشاع، كما أن قوة حماس المضاعفة جعلتها " طرفا مرشحا و قويا للتفاوض في المرحلة القادمة و لم يعد رأسها مطلوبا للقطع بل مطلوبا لطاولة المفاوضات اكثر من غيرها".

ناهيك ان العقوبات جعلت من السنوار نجما وطنيا و من خصومه اعداءا تافهين، بحسب سويرجو.

وحذر سويرجو من أن انعقاد "مجلس رام الله الوطني"، "سيكون آخر الأحزان" على حد وصفه.

وفرضت السلطة رزمة من العقوبات ضد قطاع غزة، بدأتها بقطع التحويلات الطبية وامداد الكهرباء، وخصمت رواتب موظفيها في القطاع للنصف تقريبًا.

كما اقرت حركة فتح الثلاثين من نيسان المقبل، موعدًا لعقد المجلس الوطني بدون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

مرة أخرى عن «المجلس الوطني الفلسطيني»

عريب الرنتاوي الدستور 12\3\2018

"الشرعية الفلسطينية في خطر"... تحت هذا "الهاجس"الذي يهيمن على القيادة الفلسطينية، سينعقد المجلس الوطني الفلسطيني، بعضويته القديمة، وفي مختتم نيسان/أبريل القادم ... أما مصدر التهديد لـ "الشرعية" ، من منظور هذه القيادة، فيتأتى، مما يحيط بشخص الرئيس من تهديدات لم تعد خافية على أحد بعد موقفه الرافض لقرار ترامب بشأن القدس و"صفقة القرن"،... والثاني؛ تفاقم صراع "المحاور العربية/ الإقليمية" على "الورقة الفلسطينية"، إنْ بالسعي لإسقاط "القلعة" من داخلها، او بالعودة لبث الروح في مشاريع خلق الكيانات البديلة والموازية، وهو صراع لم يبدأ اليوم، وإن كان تفاقم في ضوء رغبة بعض الأطراف الوازنة، إقليمياً، تعبيد الطريق أمام ترمب وإدارته ومبادرته، بشأن "ضبضبة" الملف الفلسطيني وصولاً لتصفيته.

ويستذكر مسؤولون فلسطينيون وهم يتابعون ما يحصل في خلفية المشهد والقرار اليوم، بما حصل عشية انعقاد "مجلس عمان" في العام 1984، عندما بلغت عمليات "اقتناص" نصاب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبلغها، بمنع أعضائها المقيمين في دمشق، من الالتحاق باجتماعاتها، توطئة لنزع "الشرعية" عن القيادة وقراراتها ومؤسساتها، مع اختلاف الظروف والسياقات وتبدل المواقع والأدوار والأدوات.

قلنا من قبل، ونقول اليوم، إن استعجال عقد المجلس على هذا النحو، وبعضويته القديمة، وفي ظل الانقسام القائم، ليس الخيار الأفضل، الذي ينتظره الشعب الفلسطيني ويتطلع إليه ... بيد أنه قرار "الضرورة"، فإدراك ما يمكن تداركه من "الشرعية" الفلسطينية المهددة ، أمرٌ يحظى بأولوية كبرى، من أجل تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة "صفعة العصر"، ومن أجل تصليب قدرة الجانب الفلسطيني على مواجهة الضغوط ..

وقلنا كذلك، ونقول اليوم، إن للمجلس القادم، وظائف أساسية، سيحكم عليه بالنجاح أو الفشل، في ضوء كيفية مقاربته لها: (1) تثبيت الموقف الوطني الفلسطيني فيما خص القدس ومبادرة ترمب، وتحويله من موقف "رئاسي" إلى موقف وطني عريض ... (2) انتخاب قيادة جديدة، بعد أن أكل الدهر وشرب على بعض من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ...

المعترضون على المجلس، باعتباره محطة على طريق "تكريس الانقسام" الفلسطيني، عليهم أن يقنعونا بأن "قطار المصالحة" جارف، وأنه يوشك على بلوغ محطته الأخيرة، وأن ما يعرقل سيره أو يمنعه من الوصول إلى مبتغاه، هو انعقاد المجلس القادم ... هؤلاء يعرفون قبل غيرهم، وأكثر من غيرهم، أن المسألة ليست على هذا النحو، وأن رهن استنقاذ الشرعية، بجنوح الجميع للمصالحة، هو خيار ينطوي على مجازفة كبيرة ... على الفلسطينيين استنقاذ شرعيتهم أولاً، حتى يصبح بمقدورهم العمل على تطويرها ودمقرطتها وإصلاحها ..

بدل التلهي في إعادة انتاج الخطابات المكرورة والمعروفة سلفاً، يتعين صرف كل الجهود والطاقات، من أجل ضمان أن يصدر عن المجلس الوطني نفسه، قراراً بمعاودة الانعقاد في غضون ستة أشهر أو سنة على أبعد تقدير، تُستطلع خلالها وتُستنفد كل الفرص لاستعادة المصالحة وبناء الوحدة الوطنية، ويجري خلالها بناء توافقات على تشكيل المجلس الجديد بالانتخاب حيثما أمكن، وبالتوافق حين يتعذر الانتخاب ... مثل هذه المهمة، يجب أن تحظى بالأولوية لدى الجميع، مع أنني أظن، وليس كل الظن إثم، أن أحداً لا يبدي حماسةً جدية لها، سيما بين الفصائل والشخصيات التي تدرك أكثر من غيرها، أن صلتها معدومة بصناديق الاقتراع، وأنها ربما تكون المتضرر الأول من محتوياتها.

قبل أيام، نُسب إلى خالد مشعل دعوته للالتفاف حول الرئيس محمود عباس وتدعيم موقفه من الضغوط وتعزيز قدرته على مواجهة قرار ترامب ومبادرته، حماس نفت الأمر جملة وتفصيلاً، وخرج علينا أحمد يوسف بـ"مديح الظل العالي" لمحمد دحلان وتياره "الإصلاحي" ... انعقاد المجلس يمكن أن يوفر مثل هذا الدعم للموقف الوطني المطلوب في مواجهة الضغوط والتحديات الضاغطة واللئيمة ... وأعجب كيف يمكن لفصائل من منظمة التحرير ولشخصيات مستقلة، أن تبدي كل هذا التحفظ على "مجلس تكريس الانقسام"، وهي التي تدرك قبل غيرها، أن قرار الوحدة، ليس في رام الله، أو أقله ليس في رام الله وحدها، اللهم إلا من كان منهم "متضرراً" من انعقاد المجلس، لمعرفته الأكيدة، بأنه مدرج على لائحة المُحالين إلى التقاعد "المتأخر"، فلا تقاعد مبكراً في الهيئات القيادية الفلسطينية.

سينعقد المجلس الوطني الفلسطيني، نهاية نيسان/ أبريل بعضويته القديمة، وحدها الفصائل والمنظمات والاتحادات الشعبية سيكون بمقدورها تغيير ممثليها في المجلس، وهؤلاء سيشكلون قرابة نصف عدد أعضائه، أما الكفاءات الوطنية والشخصيات المستقلة وممثلو الانتشار الفلسطيني، فسيبقون على حالهم...

ومن الواجب أن نشرع من الآن، أو بحد أقصى صبيحة اليوم التالي لانعقاد المجلس، في التحضير للمجلس الجديد، وحشد التأييد لهذه المهمة، بدل الاستمرار في مزاولة طقوس "الحرد" و"المناكفة"، والاكتفاء بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء.

تقرير يحذر عباس من "فخ المصالحة المصرية": تحضير لدحلان

القاهرة ـ العربي الجديد 12\3\2018

كشفت مصادر قيادية في حركة "فتح" فحوى تقرير أعدّه رئيس جهاز المخابرات في السلطة الفلسطينية، ماجد فرج، وقام برفعه للرئيس محمود عباس، بشأن المصالحة الوطنية مع حركة "حماس" ومستقبل الأوضاع في قطاع غزة، في ضوء التحركات التي تقوم بها مصر والتي كان آخرها زيارة وفد أمني من جهاز المخابرات العامة إلى القطاع، التقى عدداً من وزراء حكومة الوفاق، من بينهم وزير الثقافة إيهاب بسيسو، بالإضافة إلى قيادات حركتي "حماس" و"الجهاد".

وأوضحت المصادر أن التقرير الذي أعدّه فرج، حذر الرئيس الفلسطيني من استكمال المصالحة التي تتم بوساطة مصرية، واصفاً إياها بـ"فخ يُنصب لأبو مازن"، على حد تعبير المصادر. وأشارت إلى أن تحركات الوفد الأمني المصري في غزة، بقيادة مسؤول الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات اللواء سامح نبيل، والعميد عبد الهادي فرج، أثارت شكوكاً عديدة لدى قيادة "فتح" في الضفة. ولفتت إلى أن كافة التحركات التي تتم من الطرف المصري هدفها في النهاية تهيئة الأرض لصالح القيادي المفصول عن "فتح" محمد دحلان، المدعوم من المعسكر المصري–الإماراتي، وأن هناك ضغوطاً على عباس لإجباره على استكمال المصالحة، وفي حال امتناعه سيتم إبرازه من خلال الآلة الإعلامية المصرية وكذلك الوسائل التي يدعمها دحلان، كمعرقل للوحدة الداخلية ولجهود رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

واستطردت المصادر: "هم (الجانب المصري) يضعون أبو مازن بين مطرقة القبول بمصالحة تنتهي بكمين دحلان، وسندان تشويهه في حال رفض القبول بالمصالحة والتحركات المصرية التي يقودها دحلان". وأشارت المصادر إلى أن عباس بدأ يتفلّت من الدور المصري، نحو تعاون أكبر مع ما سمته بالشريك التركي، بعدما تأكد أن النظام المصري بات غير راغب تماماً في وجوده.

وغادر الوفد الأمني المصري قطاع غزة في السادس من مارس/آذار الحالي، عبر معبر بيت حانون (إيريز)، بعد لقاءات عقدها مع رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية، وزعيم الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، إضافة إلى قيادة حركة "الجهاد الإسلامي" في القطاع. وكان جهاز المخابرات العامة المصري الذي يترأسه في الوقت الراهن اللواء عباس كامل، مدير مكتب رئيس الجمهورية، استقبل وفداً كبيراً من حركة "حماس" برئاسة هنية في القاهرة على مدار ثلاثة أسابيع الشهر الماضي، وتخلل زيارة

الوفد إلى القاهرة لقاء مع ما يسمى بـ"التيار الإصلاحي" لحركة فتح الذي يتزعمه دحلان، وجرى اللقاء في مقر إقامة وفد "حماس" بتنسيق مصري.

يذكر أن مصادر دبلوماسية مصرية كانت قد كشفت لـ"العربي الجديد" أخيراً عن ضغوط سعودية يقودها ولي العهد محمد بن سلمان، تُمارَس على عباس للقبول بالصيغة الأميركية الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية، والتي تقضي بقيام دولة فلسطينية مقطعة الأوصال، وبحدود تدريجية.

فلسطين تعتزم تقديم دعوى ضد "ترامب" ونتنياهو" في الجنائية الدولية

رام الله/ قيس أبو سمرة/ الأناضول- 2018\3\12

قال قيادي في منظمة التحرير، اليوم الاثنين، إن السلطة الفلسطينية ستقدم شكوى في محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قريبا.

وأوضح صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في حديث لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، أن وزير الخارجية رياض المالكي سيتوجه خلال الأيام القليلة القادمة للعاصمة الهولندية لتقديم شكوى لدى محكمة الجنايات الدولية ضد "نتنياهو" ووزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان.

وأشار إلى أن الشكوى تأتي لضلوع "نتنياهو" ووزير دفاعه في جرائم بحق الشعب الفلسطيني.

وبين "رأفت" أن "المالكي" سيقدم شكوى ضد الادارة الأمريكية بسبب اعلان الرئيس ترامب بشأن القدس لمخالفته كافة القوانين والقرارات الشرعية الدولية.

وأعلن "ترامب" ٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧ اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

ولم يوضح "رأفت" مزيدا من التفاصيل.

ووقع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، نهاية ديسمبر/كانون الأول2014 على ميثاق روما وكل الملحقات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ووافقت المحكمة الجنائية على طلب فلسطين وباتت عضوا فيها منذ الأول من أبريل/نيسان 2015.

وتجري المدعية العامة للمحكمة تحقيقا أوليا في ملفات الاستيطان وجرائم الحرب بغزة، والمعتقلين.

السابعة تزعم: حماس تدعو لاستئناف عمليات تفجير الباصات "الإستشهادية" في إسرائيل

عكا للشؤون الإسرائيلية 2018\3\12

زعمت القناة السابعة العبرية، صباح اليوم الإثنين، أن أصوات داخلية بحركة حماس طالبت بالعودة للعمليات " الإستشهادية "، واستئناف عمليات تفجير بالباصات داخل إسرائيل.

وقالت القناة العبرية، أن حركة حماس تستعد للاحتفال بمرور 22 سنه على ذكرى أول عملية تفجير باص داخل إسرائيل والتي وقعت سنه 1996.

ووفقا للقناة السابعة، طالبت بعض الأصوات الداخلية بالحركة، بالعودة الى عمليات التفجير " الإستشهادية " داخل إسرائيل. على حد زعم القناة.

وبحسب القناة السابعة، "نشر موقع كتائب عز الدين القسام، مقالا مطولا عن حسن سلامة، ووصف فيه كيفية قيامه بالتخطيط وتنفيذ العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، وتساءل كاتب المقال مستغربا، لماذا لا نعود لمثل هذه العمليات".

وزعمت القناة العبرية، أن هذا المقال هو كود مشفر من كتائب القسام بغزة، الى الضفة، للبدء بتنفيذ عمليات تفجيرية، مضيفةً أنه من المتوقع ان نرى قريبة عمليات تفجير باصات في إسرائيل.

تم بحمد الله